

مسح الزراعة الحضرية 1999

المقدمة

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية بلد صغير [89.342 كم²] مع عدد سكان يصل إلى 4.8 مليون (1998)، ولكن معدل النمو يصل إلى 3.3%، عدد السكان في الأردن ينمو بشكل متسارع وهو يتضاعف بين 1979 و1995 ومن المقدر انه إذا لم يتناقص معدل النمو فإن عدد سكان الأردن سيتضاعف مره خلال الـ 19 سنة القادمة.

يعتبر الأردن بلد متوسط الدخل (معدل دخل الفرد السنوي 1.575 دينار أردني) (2215 دولار أمريكي)، يعيش معظم السكان (87.7%) في المناطق الحضرية.

تعتبر عمان الكبرى أكبر وأهم مدينة في البلد، وتحتل مساحة 8.231 كم² ويعيش فيها 1.8 مليون نسمة يشكلون 38% من العدد الكلي للسكان. وبشكل عام الكثافة السكانية في الأردن حوالي 220 شخص لكل كم² (1998).

هناك اتجاه متزايد بين الأسر في المناطق الحضرية للاشتراك بمشاريع زراعية صغيرة (المساحة اقل من 1 دونم) زراعة منزلية لإنتاج الخضراوات والفواكه وتربية الحيوانات (الماعز، الدواجن) والمنتجات قد تستخدم داخل الأسرة (للأقارب والجيران) أو تباع في الأسواق لزيادة دخل الأسرة. هذه الممارسات منتشرة وواضحة أكثر في المناطق الفقيرة في المناطق الحضرية أو مناطق تجمع اللاجئين الذين يعيشون داخل المخيمات، وهذه الممارسات في الزراعة الحضرية لها دور كبير في تزويد الأسرة بطعام إضافي أو دخل إضافي للأسر الأقل دخلاً، والزراعة الحضرية يمكن أن تشجع توفر أمن غذائي لممارسي الزراعة الحضرية، والمعروف بشكل جيد أن منتجات الزراعة الحضرية توفر منتجات ذات قيمة غذائية للأطفال في الأسر التي تمارس الزراعة الحضرية وهذا قد يوفر الأمن الغذائي للأسر الممارسة للزراعة الحضرية بثمن قليل، وخاصة في الأردن التي تعاني من نقص المياه ومن الملاحظ أن ممارسة الزراعة الحضرية بثمن قليل وخاصة في الأردن التي تعاني من نقص المياه ومن الملاحظ أن ممارسة الزراعة الحضرية في الأردن في تزايد مستمر ويلاحظ أن الزراعة الحضرية لم تغطي من خلال المسوحات الزراعية الوطنية ولا يوجد بيانات عن حجمها ومدى مساهمتها في الدخل القومي أو دخل الأسرة.

هذا النقص في المعلومات المطلوبة يؤدي إلى إعاقة تطوير سياسات مناسبة لتقوية الزراعة الحضرية في الأردن.

الزراعة الحضرية (حسب UNDP 1996) هي صناعة تنتج وعمليات في الأسواق والغذاء والوقود بشكل كبير للاحتياجات اليومية للمستهلكين في القرية والمدينة والعواصم وهذا النشاط يستخدم الأرض والمياه المنتشرة في المناطق الحضرية والأولية الحضرية وتمارس فيها أساليب إنتاج مكثفة وإعادة استخدام الموارد الطبيعية والنفايات الحضرية لإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وحيوانات المزرعة ومعلومات واضحة عن تطور هذا القطاع تعتبر حرجة ومعنوية لفهم أسباب تطور الأمن الغذائي وتقوية النشاط الاقتصادي القومي.

غايات الدراسة

الهدف العام هو تخطيط سياسة مناسبة لتطوير ودعم الزراعة الحضرية على مستوى المدينة (المحلي) والمستوى الوطني.

وفي الأردن كما هو في الدول المجاورة النامية، ومن أكبر المحددات التي تواجه الزراعة الحضرية هي السياسات والقوانين والقضايا التي تخص الزراعة الحضرية مثل حجم المساحة المزروعة ونوع الزراعة وعدد حيوانات المزرعة واستخدام أو إعادة استخدام المياه والديون والتخزين وتسويق المنتجات.

لذلك ستقيم الدراسة سياسات البلدية الحالية بما يخص الزراعة الحضرية وتقترح تغييرات مناسبة من خلال نتائج المسح.

مبشرات وأهداف المسح

قلة المساحة والإنتاجية للزراعة الحضرية عادة تؤدي إلى تجاهلها في النشاط الإحصائي وهي لا تعتبر ضمن القطاع الزراعي ولكنها تعتبر كنشاط ثانوي في قطاع الأسر ونتيجة زيادة الاهتمام في الحدائق المنزلية والإنتاج الكلي لهذه الحدائق يجب أن لا يهمل.

كثير من الأسر من خلال إنتاجية هذه القطع الصغيرة من الأرض هناك دخل إضافي لها أو يدعمها من خلال إضافة مصدر غذائي لها والأسر الأفقر يزيد اعتمادهم على إنتاجية هذه الأرض لتزويدهم بطعام ذا قيمة غذائية عالية لأطفالهم. والزراعة الحضرية نادرا ما كانت تحضي باهتمام رسمي وعادة المدينة بالقانون استخدام الأرض، وذلك تميز ضد مزارعي الحضر. نقص القروض والوصول للسوق عادة يشكل مشكلة للمشاركين في الزراعة الحضرية ولأن المرأة عادة تقوم بأغلب الأعمال في الزراعة الحضرية وتوزيع هذه المنتجات، لذلك فالزراعة الحضرية لها بعد مهم باتجاه النساء لسوء الحظ الموروث وتدخلته في الزراعة الحضرية بقي غير موضح كثيراً.

هذه الدراسة في الأردن وفي العالم العربي ستكون رائدة في هذا المجال وأيضاً هذه القطع الصغيرة من الأرض المستغلة تستخدم كميات كبيرة من المياه والأسمدة وموارد أخرى.

الفوائد من هذا الاستخدام للمورد بلغة الإنتاجية (المخرجات) يجب أن تحلل بشكل جدي. وبالتحديد في بلد مثل الأردن، حيث تعتبر المياه والموارد الأخرى شحيحة ومنتجات الزراعة الحضرية لا تستخدم داخل الأسرة و إنما عادة تسوق للفائدة المادية ومع زيادة الأسر التي تمارس الزراعة الحضرية الإنتاج الكلي من هذا القطاع سيكون كبيراً ويجب أن لا يهمل.

وبالرغم من تطور وزيادة مساهمة الزراعة الحضرية في الاقتصاد الوطني فإن هذا القطاع بقي بعيداً عن المسوحات الزراعية الروتينية هذه الدراسة ستكون قيمة لفهم مساهمة الزراعة الحضرية في الاقتصاد الوطني وإكمال الصورة في الحسابات القومية.

الزراعة الحضرية تستهلك كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات والمياه المستعملة وعادة نفايات مخمرة هذه الاستخدامات لها تأثير واضح على الصحة هل مزارعين الحضر يعوا تماماً مخاطر هذه الممارسات؟ وهل يستخدمون وسائل الحماية المناسبة للصحة؟ وإذا كان ذلك فما هي هذه الاحتياطات التي يستخدمونها؟ وهذه الأسئلة الحيوية والمهمة أيضاً بقيت بدون إجابة خلال المقابلات ومناقشات مجموعات العمل المكثفة الدراسة ستحاول مناقشة هذه القضايا وذلك لفهم أكثر للمخاطر الصحية مع تباين الاستخدامات والممارسات في الزراعة الحضرية.

1.3 الأهداف

الهدف العام للمشروع تقييم طبيعة ومدى القيمة الاجتماعية والاقتصادية للزراعة الحضرية في الأردن مع رؤية لعمل الشكل المناسب للسياسة العامة وهناك أهداف معينة للمشروع وتضم:

1.1. تحليل السياسات البلدية والقوانين الوطنية الحالية التي تخص الزراعة الحضرية، وتحديد قوة وضعف هذه القوانين والأنظمة واقتراح تغييرات.

2.2. تحديد حجم الزراعة الحضرية عن طريق المساحة الكلية المغطاة وعدد الأسر المشتركة بالزراعة الحضرية.

3. 3. تحليل الصفات الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تمارس الزراعة الحضرية وهؤلاء الذين يقومون بأغلب الاعمال (خاصة ربات البيوت).

4. 4. تحديد نوع المدخلات المستعملة والمخرجات التي تنتج من هذه المشاريع الصغيرة والاستخدام النهائي للمنتجات (الاستهلاك المنزلي، بيع... الخ).

5. 5. تحليل المشاكل (البيئية والمالية والقوانين والأنظمة) التي يواجهها مزارعي الحضر.

6. 6. اختبار القضايا البيئية والصحية المرتبطة بالزراعة الحضرية.

التعريف والمصطلحات

1. 1. الدونم = 1000م².

2. 2. بدون أرض: لا يوجد أرض مخصصة للزراعة في هذه البيوت ولكن الزراعة الحضرية تمارس على السطح أو في قوادير أو تربية حيوانات المزرعة أيضا متضمنة في هذه الفئة.

3. 3. فئات المسكن:

● فئة أ: أن يكون الحد الأدنى للأرتدادات بالأمتار الطولية الأمامية 5 أمتار والجانبية 5 أمتار والخلفية 7 أمتار وان يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية للبناء (36%) من مساحة الأرض والتي يجب أن لا تقل عن 1000 م² وتعتبر هذه الفئة هي الأولى.

● فئة ب: أن يكون الحد الأدنى للأرتدادات بالأمتار الطولية الأمامية 4 أمتار والجانبية 4 أمتار والخلفية 6 أمتار وان يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية للبناء (42%) من مساحة الأرض والتي يجب أن لا تقل عن 750 م² وتعتبر هذه الفئة هي الثانية.

● فئة ج: أن يكون الحد الأدنى للأرتدادات بالأمتار الطولية الأمامية 4 أمتار والجانبية 3 أمتار والخلفية 4 أمتار وان يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية للبناء (48%) من مساحة الأرض والتي يجب أن لا تقل عن 500 م² وتعتبر هذه الفئة هي الثالثة.

● فئة د: أن يكون الحد الأدنى للأرتدادات بالأمتار الطولية الأمامية 3 أمتار والجانبية 2.5 متر والخلفية 2.5 أمتار وان يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية للبناء (52%) من مساحة الأرض والتي يجب أن لا تقل عن 300 م² وتعتبر هذه الفئة الرابعة.

4. 4. دار: هي المساكن (البيوت) التقليدية المتعارف عليها وعادة تكون مستقلة وتشغل جزءا من الأرض المقامة عليها، وربما تكون محاطة بسياج ويمكن أن تكون طابقين مخدومين بدرج غير مغطى.

5. 5. طبقة (1): تمثل الناس ذوي الدخل القليل،

طبقة (2): تمثل الناس ذوي دخل قليل إلى متوسط،

طبقة (3): تمثل الناس ذوي دخل مرتفع إلى متوسط،

طبقة (4): تمثل الناس ذوي الدخل المرتفع،

طبقة (5): تمثل مناطق وادي السير بينما

طبقة (6): تمثل سكان مناطق ضواحي عمان.

مراحل المسح

1.5 المرحلة التمهيديّة

هذا المسح هو الأول من نوعه ينفذ في الأردن ، استعمل في هذا المسح منهجية (طرق) تتحد فيها النوعية والكمية لهذه المنهجية ، أهم محتويات هذا المسح مؤسس على فنية استثمار المسح.

الاستثمار التي صممت فحصت ونقحت بواسطة مجموعة من المختصين، وكذلك الاستثمار

جريت في الميدان قبل أن تصاغ بالشكل النهائي وتنجز وتنفذ في الميدان.

1.1.5 تصميم العينة

لتحقيق الأهداف بشكل فعال تصميم العينة تم بالشكل التالي:
عدد سكان مدينة عمان قسموا إلى (6) طبقات، الطبقات (1-4) قسمت على أساس خصائص اقتصادية للأسر كما هو آتي:

رقم الطبقة	ممثلة لـ
1	الدخل المنخفض
2	منخفض-متوسط الدخل
3	متوسط-عالي الدخل
4	عالي الدخل

الطبقة الخامسة تحتوي (تتضمن) وادي السير، والطبقة السادسة ضواحي عمان. لكل طبقة عدد من العناقيد التي سحبت بواسطة الاحتمالية متناسب مع الحجم.

حصة العناقيد بين الطبقات تمت بواسطة (طريقة الحصة المتناسبة) (Proportional allocation method)
عدد العناقيد سحبت من كل طبقة كما هو آتي:

رقم الطبقة	عدد العناقيد التي سحبت
1	21
2	21
3	20
4	18
5	8
6	32

للحصول على تعريف جيد لإطار العمل للأسر التي تملك حديقة لاستعمالها خلال المرحلة الثانية للعينة. مسح مبدئي (أولي) نفذ خلال فترة شهر آذار_نيسان لعام 1998 هذا المسح غطى 120 عنقود (كل عنقود يحتوي تقريبا 100 أسرة) 13.000 أسرة غطيت في المسح المبدئي (الأولي).

في المرحلة الثانية تم إنجاز تعداد كامل لكل الحقائق التي تحتوي على مساحة مجهزة للزراعة لـ 20م² وأكثر بالإضافة إلى كل الحقائق التي تحتوي على دواجن ومواشي.
الحدائق التي تحتوي على مساحة مجهزة للزراعة أقل من 20 م² تشمل حوالي 25% من العينة.

2.1.5 تغطية المسح

المسح صمم حتى يغطي الحدائق الموجودة في العاصمة الكبرى التي تضمنت عمان، وادي السير وضواحي عمان.

3.1.5 تحديث الإطار

المناطق السكنية في عمان (والمناطق الحضرية المحيطة) قسمت إلى (6) طبقات، تمثل مجموعات اجتماعية اقتصادية مختلفة.

المسح الأساسي أو الأولي عمل لتحديد عدد الأسر (خارج هذه العينة) التي تمارس الزراعة الحضرية وفئات واسعة مختلفة من النشاطات broad categories of activities being pursued

- لهذا الهدف كل نشاطات الزراعة الحضرية وضعت تحت ثلاث مجموعات رئيسية:
- المحاصيل الزراعية (خضراوات ومحاصيل أخرى).
 - تربية الحيوانات (ماعز، غنم، دواجن).
 - الأزهار (نباتات زينة).

2.5 الوثائق الرئيسية للمسح

1.2.5 استمارة الجولة الأولى

- تحتوي على المواضيع الرئيسية التالية:
- بيانات تعريفية لوحدة المنزل والمبنى.
 - الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لأفراد هذه الأسر.
 - محتوى الحديقة من النباتات والحيوانات.
 - المدخلات من الخدمات والموارد التي استخدمت في الفترة الأولى (1997/11/1-1998/3/31).
 - إنتاج النباتات والدواجن والمواشي الموجودة في الحديقة في الفترة ذاتها.
 - منهجية (طريقة) الاعتناء بالحديقة.
 - بعض الممارسات في الحديقة والمشاكل الرئيسية والصعوبات التي تواجه الأشخاص الذين يمارسون الزراعة الحضرية.

2.2.5 استمارة الجولة الثانية

- تحتوي رئيسيا على :
- إضافات جديدة على الحديقة خلال فترة (1998/4/1-1998/8/31).
 - مدخلات من الخدمات والموارد التي استخدمت لنفس الفترة.
 - الإنتاج من النبات والدواجن ، المواشي.

3.2.5 استمارة الجولة الثالثة

- تحتوي على المواضيع التالية:
- أي تغير على النباتات أو الدواجن (المواشي) خلال الفترة (1998/9/1-1998/10/30).
 - المدخلات من الخدمات والموارد لنفس الفترة.
 - إنتاج النبات والحيوانات والعمليات الغذائية التي تمت داخل وحدة المنزل.
 - بعض الممارسات في الحديقة.
 - البيئة الداخلية للأسر التي تمارس الزراعة الحضرية.
 - المخاطر الصحية وقضايا تخص ممارسة الزراعة الحضرية.
 - المشاكل الرئيسية وحلول مقترحة للأشخاص الذين يمارسون الزراعة الحضرية.

4.2.5 كتيب التعليمات وقواعد التدقيق

كتيب التعليمات احتوى توضيحات تفصيلية لكل الأسئلة والمفاهيم والتعريفات المضمنة بالاستمارة. يحتوي على قواعد ومسؤوليات طاقم المسح (المشرفين، المنظمين، الباحثين) وتوضيحات تفصيلية عن قوانين التدقيق للأعمال المكتتبية والميدانية.

5.2.5 كتيب الترميز العام والموحد

كتيب (دليل) ترميز متخصص أعد ليساعد في عملية إدخال البيانات للكمبيوتر .

مراحل العمل الميداني

1.6 اختيار الأشخاص الذين عملوا بالميدان وتدريبهم

مهندسات زراعات نفذوا العمل الميداني، تلقوا تدريب نظري وعملي وفي نهاية التدريب، أعطوا امتحان مكتوب لتحديد مدى إدراكهن الكامل لتعليمات الاستمارة ومفاهيمها.

2.6 نظام العمل الميداني

الباحثين المدربين نفذوا العمل تحت إشراف (ضابط الميدان) الذي يملك خبرة واسعة بعمل الميدان. الباحثات قسموا إلى ثلاث فرق كل فريق يحتوي على ثلاث باحثات ومراقب واحد ومدقق.

3.6 تنفيذ العمل الميداني

تم تجريب الاستمارة على أسر مختارة عشوائيا من (6) طبقات في عمان ، تبعتها مراجعة مناسبة (ضرورية).
الباحثات الإحصائيات المدربات نفذوا الاستمارة لـ 1800 أسرة التي تم اختيارها .

بيانات المسح جمعت من خلال مقابلة شخصية في الثلاث جولات الجولة الأولى كانت في بداية ربيع 1998، الجولة الثانية في نهاية صيف 1998 والجولة الثالثة في بداية شتاء 1999.

4.6 التدقيق الميداني

تدقيق تمهيدي أولي للاستمارة تم عمله في الميدان.

مرحلة تجهيز البيانات

1.7 التجهيز المكتبي

1.1.7 تدقيق الاستثمارات

كل الاستثمارات المكتملة أعطيت لمدققين مكتبيين قاموا بعملية التدقيق وفق تعليمات وقوانين التدقيق، أي استمارة تحتوي على بيانات مشكوك بها أرجعت للباحث حتى تدقق وتصحح.

2.1.7 ترميز الاستثمارات

بعد عملية التدقيق يتبعها عملية ترميز الاستثمارات وفق دليل وقواعد الترميز.

2.7 التجهيز الآلي

1.2.7 إعداد برامج التدقيق والإدخال

تم تحضير برامج إدخال وتدقيق لبيانات بالتعاون مع مبرمجين من مديرية الكمبيوتر.

2.2.7 تنظيف البيانات

بعد إكمال عملية التدقيق وإدخال البيانات آليا ، الأخطاء تكشف وتصحح.

3.2.7 جدولة البيانات (تبويب البيانات)

بعد الحصول على بيانات خالية من الأخطاء ، النتائج النهائية تبويب آليا باستعمال برنامج معد مسبقا خصيصا لهذا الغرض.

استخدام معاملات الرفع لبيانات العينة لاستخراج النتائج النهائية على مستوى مدينة العاصمة عمان.

النتائج يعاد جدولتها (تبويبها) على الـ Microsoft win word بشكل فعال للنشر.

النتائج الرئيسية الصيفية

العدد الكلي للأسر التي تمارس الزراعة الحضرية هي (50097).
مساحة الأراضي المعتنى بها (المحروثة) في المساكن هي 6483952.7 م.
تصنيف المحاصيل الأساسية والمساحة المزروعة كما يلي:

نوع المحصول	المساحة(م ²)
محاصيل حقلية	85856
خضراوات	175235
أشجار مثمرة	3208291.6
نباتات عطرية وطبية	142563.2
المعرشات والمتسلقات	777705.8

51.4% من الأسر يمارسون الزراعة الحضرية كمصدر أساسي للاستهلاك المنزلي بينما 39.2% من الأسر يمارسون الزراعة الحضرية لتجميل وتزيين المنزل.

الدواجن

أنواع الدواجن الرئيسية وكمياتها كما يلي:

أنواع الدواجن	العدد في بداية الدورة	العدد في نهاية الدورة
خراف	1572	1031
ماعز	5955	3665
دجاج	30893	24257
حمام	24019	23377

العناية بالحديقة

عدد الرجال الذين يقومون بالعناية بالحديقة 36821 ونسبتهم 51.2% من المهتمين بالحديقة. عدد الإناث اللواتي يشرفن ويعتنين بالحديقة هو 35060 ونسبتهم 48.8% من مجموع القوى العاملة بالحديقة. 7787 أسرة أو 15.5% من مجموع الأسر تستخدم أفراد للعناية بالحديقة من خارج أفراد الأسرة أو وكالات. 63% من الأسر الخبرة الشخصية لهم هي المصدر الوحيد للعناية بالحديقة. 93.1% من مجموع الأسر التمويل أو الصرف على الحديقة هو من دخل الأسر (شخصي).

المدخلات والمخرجات

1. قيمة البيع الكلية لمتوسط السلع حوالي 2845794 دينار أردني.
2. قيمة البيع الكلي لـ الإنتاج النباتي حوالي 1927137 دينار أردني.
3. قيمة البيع الكلي لـ الإنتاج الحيواني حوالي 671308 دينار أردني.

البيئة أو المحيط

أغلبية الأسر (حوالي 86%) من مجموع الأسر تستخدم الشبكة العامة للمياه كمصدر للري. حوالي 65.5% من مجموع الأسر تستخدم الفائض من الطعام كطعام للحيوانات. حوالي 22.2% من مجموع الأسر تستخدم بقايا الطعام والفضلات لإعداد السماد العضوي. نسبة المساكن المخدومة بشبكة عامة للصرف الصحي 78.60%. نسبة المساكن المخدومة بحفرة امتصاصية للصرف الصحي 21.4%. نسبة الأسر التي تستخدم مبيد للحشرات 65.7%. 28.5% من الأسر يفضلون استخدام بدائل طبيعية للمبيدات. أغلبية الأسر (حوالي 67.1%) يتم التخلص من النفايات من خلال جمعها من قبل عامل قمامة بينما الباقي (حوالي 29.1%) يتخلصوا من النفايات في حاوية مفتوحة. 17.6% من مجموع الأسر فضلوا تحسين أسلوب التخلص من النفايات بينما 19.5% من الأسر فضلوا تعقيم المياه بالمقابل 11.1% من الأسر فضلوا التقليل ما أمكن من العوادم والغازات المنبعثة من المركبات.

مشاكل وصعوبات الزراعة الحضرية وقضايا الصحة

62.6% من الأسر يصابوا بالمرض نتيجة التعرض لـ الحشرات والأمراض النباتية. 37.7% من الأسر يشكون من ارتفاع أسعار المياه. 29.5% من الأسر يشكون من ندرة المياه. كانت أمراض القلب أعلى نسبة تؤدي للوفاة (نسبتها حوالي 38.5% من مجموع الوفيات التي حصلت في الأسر) يتبعها السرطان (حوالي 16.7% من الوفيات) ثم 12.3% نتيجة تلف الدماغ.

الفصل الأول

صفات المساكن وتوزيع الأراضي

الجدول 1/1 يبين توزيع المساكن مع الحدائق تبعاً للطبقات وحجم الأراضي ضمن الزراعة الحضرية، ويلاحظ أن الطبقة السادسة فيها أكثر من 45% من العدد الكلي للحدائق في عمان الكبرى وهذا راجع لموقع الطبقة في ضواحي عمان حيث أن أكثر الأراضي موجودة وميسرة للزراعة الحضرية.

الجدول 1/ 2 يبين أن إنتاج أشجار الفاكهة هو المسيطر على تغطية نشاط الزراعة الحضرية

حوالي 58.2% من المساحة المعتنى بها. بينما نسبة الإنتاج من الأراضي المزروعة بالخضراوات والمحاصيل الحقلية والعطرية والنباتات الطبية والتجليل قليل جداً ونقص المياه ربما هو السبب الرئيسي لذلك.

جدول 3/1 يبين أن أكثر المساكن (حوالي 63.8%) والمشمولة بالزراعة الحضرية محاطة بالشقق السكنية وهذا يعكس لنا النقص بالأراضي في عمان الكبرى.

هناك علاقة ما بين مساحة المسكن ونوعية. نسبة الفلل لمساحة فنة المسكن أكبر 200 م² هي 23.9 وحوالي 3.1 لفنة المسكن أقل من 20 م² وهذا مبين في جدول 4/1 .

أكثر الحدائق في فنة المسكن A تملك حديقة مساحتها 200 م² أو أكثر بالمقابل أكثر الحدائق في مخيمات اللاجئين (78.2%) لديها 20 م أو أقل كحجم وهذا يعكس توافر الأراضي للأسر مع طبقة المساكن وهذا موضح في جدول 5/1.

أكثر الأسر التي تمارس الزراعة الحضرية (86.3%) تملك المسكن وهذا موضح في جدول 6/1 . أن نقص الأراضي هو المحدد للإستزاده في الزراعة الحضرية وهذا واضح في جدول 8/1 حيث أن المباني لها المساحة العظمى .

نسبة المساحة المزروعة تتراوح من 15.1% في الطبقة الثانية إلى 28.9% في الطبقة السادسة.